المبحث الأول

الواو الزائدة

وردت الواو الزائدة على ألسنة علماء البلاغة فيما سمى بالوصل لدفع الإيهام ، كما في مثالهم «لا وأيدك الله» ، حيث جاء على غير ما تقتضيه القاعدة من فصل الجملة الإنشائية عن الجملة الخبرية ، فعلل العطف بأنه جاء ضرورة لدفع إيهام تسلط النفي على الجملة الدعائية ، لكن بعض البلاغيين اعتبره عطفًا صوريًّا ، وحكم بزيادة الواو . يقول السبكي : «على أنَّ عندي في ذكر هذا القسم في باب الوصل إشكالاً ، فإن هذه الواو إذا جاءت لدفع الوهم فالظاهر أنها زائدة ، وليست عاطفة ، بل زيدت لدفع توهم النفي لما بعدها ، فهي في الحقيقة دخلت زائدة لتأكيد عودها لما قبلها ، وذلك شأن الزائد يؤتي به للتأكيد ، والتأكيد أكثر ما يأتي لدفع إيهام غير المراد ، وقد جوز الكوفيون زيادتها ، وتبعهم ابن مالك ، وجوزه الأخفش في بعض المواضع ، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ »[1]، ثم يمضي إلى القول : «وإذا لم يجز زيادة الواو فالظاهر أن المعطوف محذوف ، التقدير : لا وأقول أكرمك الله ، وعلى التقديرين لا يعد ذلك مما نحن فيه ، إنما نتكلم في الوصل بحرف عاطف حذرًا من إيهام عطف شيء على ما لا يصلح أن يعطف عليه ، وليس الأمر هنا كذلك ، إما لعدم العاطف إن لم يجعل حرف عطف ، أو لتقدير معطوف خبري يصح عطفه على ما قبله من غير حذر الإيهام ، والأحسن جعل الواو زائدة ، وإذا كان الوصل الصوري بالحرف الزائد يدفع الوهم فأي داع إلى أن يؤتى بالوصل المعنوي في غير محله مع الاستغناء عنه»[2].

(١،٢) عروس الأفراح ٦٨/٣ ، ٦٩ .

ولعل في كلام الحريري عن هذه الواو ما يدل على إفادتها العطف مع دفع الإيهام ، ذلك أنه ذكر قول الشاعر :

فَإِيَّاكَ والأمْرَ الذي إنْ تَوسَّعتْ   مَوارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ المَصَادِرُ

وقال : « والعلة في وجوب إثبات الواو في هذا الكلام أن لفظة (إياك) منصوبة بإضمار فعل تقديره : اتق ، أو باعد ، واستغنى عن إظهار هذا الفعل ، لما تضمن هذا الكلام من معنى التحذير ، وهذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد . وإذا كان قد استوفى عمله ونطق بعضه باسم آخر لزم إدخال حرف العطف عليه ، كما لو قلت : اتق الشر والأسد»(١).

فمعلوم أن هذه الواو عاطفة ، ثم قال : « ومما ينخرط في سلك هذا الفن أنهم ربما أجابوا المستخبر عن الشيء بلا النافية ، ثم عقبوها بالدعاء له فيستحيل الكلام إلى الدعاء عليه ، كما روى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه رأى رجلاً بيده ثوب ، فقال له : أتبيع هذا الثوب ؟ فقال : لا عافاك الله ، فقال : لقد عُلِّمتم لو تتعلمون ، هلا قلت : لا وعافاك الله » (٢) .

فالإيهام مع حذف الواو هو الذي دفع أبا بكر بأدب الإسلام ، أن يُعلّم الرجل كيف يأتي تعبيره موافقًا لما في ضميره ، حتى لا يساء فهم ما أراد ، والرجل قصد بدعائه أن يعوض الصدّيق عن فائدة البيع بطلب العافية له ، حتى لا يظن أنه رفض البيع كراهة لشخص البائع ، فاقتضاه أدب الإسلام أن يعقب نفيه ، وهو مما لا يليق بشخص المخاطب بهذا الدعاء ، ليجمع بين الطرفين والإعلان عن تقديره للمخاطب في آن واحد . وهو معنى الواو العاطفة. ولذا فإن الصاحب أبا القاسم بن عباد حين سمع هذه الحكاية قال : « والله لهذه الواو أحسن من واوات الأصداغ في خدود المرد الملاح »(٣) ، فلا تناقض بين ما أفادته الواو من دفع الإيهام ، وبين كونها عاطفة دالة على معنى الجمع ، إلا

---

(١) درة الغواص ص ٢٩ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٣١ .

في عرف من يتمسك بعدم التعاطف بين الإنشاء والخبر ، مما جعلهم يتكلفون في التقدير والتعليل لتصحيح العطف ، أو زيادة الواو . يقول الشهاب في شرحه للدرة بعد أن يذكر قصة الصديق : « فإن قلت إن تقديره : لا يكون ونحوه ، وهو خبر ، و(أيدك الله) في قولهم : لا وأيدك الله جملة دعائية إنشائية ، والإنشاء لا يعطف على الخبر مطلقًا ، أو فى ما لا محل له من الإعراب ، ومنه ذلك ، فكيف جوزوه واستحسنوه فيما ذكر ؟ قلت : إما أن يكون إطلاقهم مقيدًا بما لا يكون لدفع الإيهام ، كما هو ظاهر كلام أهل المعاني ، أو يقال : الواو زائدة لدفع الإيهام ، أو استئنافية ، أو اعتراضية ، وهم لم يتعرضوا لتفصيله » [1] .

وعلى أية حال فإن العطف ، أو زيادة الواو لدفع الإيهام على النحو الذي ورد في المثال ، أو في قصة أبي بكر ، لا وجود له في القرآن الكريم ، لما تميز به من معالم الوقف والابتداء ، وهي أحكام يلتزمها القارئ ، فيفصل عند كل معنى منقض بالوقوف عليه ، فلا يترك للسامع فرصة توهم خلاف المراد ، وهو متميز في كتابة سطوره بعلامات ترقيم يهتدي القارئ إليها فلا يَضل ولا يُضل ، ولو كان مما يقع فيه وهم الفصل ، أو الوصل ، لوجب في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ (يونس:٦٥) ، دخول الواو بين قولهم ورد الله تعالى عليهم ، حتى لا يتوهم أنه من مقولهم . وقد فطن الدسوقي إلى ذلك حين قال : « واعلم أن دفع الإيهام لا يتوقف على خصوص العطف ، بل لو سكت بعد قوله (لا) أو تكلم بما يدفع الاتصال ، ثم قال (رحمك الله) ، أو (أيدك الله) من غير عطف لكان الكلام خاليًا عن الإيهام ، وقد فصل بعض القراء بين ﴿ عِوَجَا ﴾ و﴿قيما﴾ دفعا لتوهم أن ﴿قيما﴾ صفة لـ﴿ عِوَجَا ﴾ ، وحينئذ فوجوب الوصل مع كمال الانقطاع مع الإيهام بالنسبة للفصل مع الاتصال » [2] .

---

(١) شرح الدرة للخفاجي ص ٤٥ ، ٤٦ .

(٢) حاشية الدسوقي ٣/٦٧ .

ويرى الدكتور جلال الذهبي أن الواو في قولهم (لا وأيدك الله) لم تجئ لدفع الإيهام ، كما ذكر البلاغيون ، بل هي أصيلة في جملتها جاءت على سبيل الاعتراض . يقول في رسالته «الفخر الرازي والبلاغة العربية» : «لهذا فإن الذي أرتاح إليه أن أصل العبارة بالواو ، سواء كانت (لا) تسد مسد الجملة المحذوفة أم لا ، وأنه لا صحة لقولهم بأن هذه الواو جاءت عاطفة عندما أوهم الفعل خلاف المقصود ، وإنما هذه الجملة المقترنة بالواو جملة اعتراضية دعائية ، وليست معطوفة على سابقتها ، مثلها مثل إن الثمانين ـ وبلغتها ـ» (1) .

وهو أحد الاحتمالات التي ذكرها الشهاب كما نقلناه، غير أن هناك ما يكدر عليه ، وهو ذكر الرجل في قصة أبي بكر العبارة مجردة عن الواو ، وطلب أبي بكر ذكرها ، فلو كانت الجملة اعتراضًا فلماذا طلب منه أبو بكر أن يأتي بالواو ، والاعتراض ممكن بغيرها ؟ كما في قوله تعالى ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ (الواقعة:٧٦) ، ثم إن مثل هذه الواو أثبتت وأسقطت في عبارة واحدة من حديث الرسول ، وحكم بصحة الروايتين مع اختلاف المعنى زيادة ونقصًا ، كما في قول الرسول عليه السلام : «إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد» .

يقول العيني عن الواو في قوله (ربنا ولك الحمد) : «جميع الروايات في حديث عائشة بإثبات الواو ، وكذا في حديث أبي هريرة وأنس ، إلا في رواية الليث عن الزهري ، في باب إيجاب التكبير ، والكشميهني بحذف الواو ، ومنهم من رجح إثبات الواو ، لأن فيها معنى زائدًا ، لكونها عاطفة على محذوف ، تقديره : يا ربنا استجب لنا ، أو : يا ربنا أطعناك ولك الحمد ، فيشتمل على الدعاء والثناء معًا ، ومنهم من رجح حذفها لأن الأصل عدم التقدير ، فتصير عاطفة على كلام غير تام . وقال ابن دقيق العيد : والأول أَوْجَه . وقال النووي : ثبتت الرواية بإثبات الواو وحذفها ، والوجهان جائزان بعد ترجيح» (2) .

---

(١) الفخر الرازي والبلاغة العربية ص ٤٤٣ .

(٢) عمدة القاري ٥/٢١٧ ، ٢١٨ .

والذي أراه هنا أن المأموم إذا راعى دعوة الإمام إلى الحمد في قوله «سمع الله لمن حمده» مُستحثًا إياه أن يحمد الله، كان ذكر الواو دليلاً على إجابة المأموم دعوة الإمام إلى الثناء على الله، والزيادة على ذلك بجملة تفيد تخصيص الله بالعبادة، فكأنه يقول: ربنا حمدناك كما طلبت منا على لسان الإمام ونحن لا نحمد سواك. أما إذا روعي إنشاء الحمد دون الإجابة لدعوة الإمام، فإن الواو تسقط دالة على أنها جملة واحدة قصد بها الثناء على الله تعالى.

وقد ذكر العيني الحديث في باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة بدون الواو، ثم قال: «قال الكرماني بدون الواو، وفي الرواية السابقة بالواو، والأمران جائزان، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر غير مسلم، لأن بعضهم رجح الذي بدون الواو لكونها زائدة، وفي (المحيط): ربنا لك الحمد أفضل لزيادة الواو، وبعضهم رجح الذي بالواو، لأن تقديره: ربنا حمدناك ولك الحمد، فيكون الحمد مكررًا»[1]. فهذا التكرار الذي أشار إليه هو ما عنيته من زيادة المعنى بزيادة الواو، على أن في التكرار زيادة لأنه تخصيص الله بالحمد، وهذا يعني أنه لا أحد سواه يستحق هذا الثناء العظيم، فهو أهل لأن تلهج الألسنة بحمده.

أما في القرآن الكريم فقد ورد القول بالزيادة في ثلاثة مواضع رئيسية: أحدها: الواو الداخلة بين الصفات أو بين الصفة وموصوفها، وثانيها: الواو الداخلة على ما يصلح علة لما قبله، والثالث: فيما يصلح جوابا لـ«لمَّا» أو «حتى إذا».

وقد اختلفت الآراء في إطلاق لفظ الزائد على حرف أو كلمة من كتاب الله، كما اختلف في المراد بالزيادة، لأن الزائد إن دل على معنى لا يتحقق بدونه فلا يسمى زائدًا، وإن كان عاريًا عن الفائدة فهو عبث ينزه عنه التنزيل الحكيم،

---

(١) عمدة القاري ٥/٢٧٠.

وهو ما أوضحه ابن الأثير في (أنْ) التي قيل بزيادتها من قوله تعالى ﴿ فَلَمَّآ أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِٱلَّذِى هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا ﴾ (القصص:١٩) . قال صاحب المثل السائر : « إذا ثبت أنها دالة على معنى ، فالذي أشرت إليه معنى مناسب واقع في موقعه ، وإذا كان مناسبًا واقعًا في موقعه فقد حصل المراد منه ، ودل الدليل حينئذ أنها ليست بزائدة ، الوجه الآخر : أن هذه اللفظة لو كانت زائدة لكان ذلك قدحًا في كلام الله تعالى، وذاك أنه يكون قد نطق بزيادة في كلامه لا حاجة إليها والمعنى يتم بدونها ، وحينئذ لا يكون كلامه معجزاً ، إذ من شرط الإعجاز عدم التطويل الذي لا حاجة إليه ، لأن التطويل عيب في الكلام ، فكيف يكون ما هو عيب في الكلام من باب الإعجاز ، هذا محال » [(١)] .

فما قاله ابن الأثير يمثل قضية عامة في كل زيادة تنسب إلى الذكر الحكيم ، وهو نفس ما ذكره الطبري في القول بزيادة « إذ» من قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (البقرة:٣٠) : « قال أبو جعفر: زعم بعض المنسوبين إلى العلم بلغات العرب من أهل البصرة أن تأويل قوله ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾ : وقال ربك ، وأن (إذ) من الحروف الزوائد ، وأن معناها الحذف» ، إلى أن قال : « والأمر في ذلك بخلاف ما قال ، وذلك أن (إذ) حرف يأتي بمعنى الجزاء ، يدل على مجهول من الوقت ، وغير جائز إبطال حرف كان دليلاً على معنى في الكلام ، إذ سواء قيل قائل هو بمعنى التطول ، وهو في الكلام دليل على معنى مفهوم ، وقيل آخر في جميع الكلام الذي نطق به دليلاً على ما أريد به هو بمعنى التطول» [(٢)].

ثم يلح الطبري على رفض القول بالزيادة كلما عنَّت مناسبة لذلك ، فيقول في رد ادعاء زيادة الواو من قوله تعالى : ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ﴾ (البقرة:١٠٠) : «اختلف أهل العربية في حكم الواو التي في قوله ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا ﴾ ، فقال بعض نحويي البصريين : هي (واو) تجعل

---

(١) المثل السائر ، القسم الثالث ، ص ١٤ . (٢) جامع البيان ١/٤٣٩ ، ٤٤٠ .

مع حروف الاستفهام ، وهي مثل (الفاء) في قوله ﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ (البقرة:٨٧) قال: وهما زائدتان في هذا الوجه ...»، ثم يمضي إلى القول : «وقد بينا فيما مضى أنه غير جائز أن يكون في كتاب الله حرف لا معنى له ، فأغنى ذلك عن إعادة البيان على فساد قول من زعم أن الواو والفاء من قوله ﴿ أَوَكُلَّمَا ﴾ و﴿ أَفَكُلَّمَا ﴾ زائدتان لا معنى لهما»[(١)].

وقد لخص صاحب البرهان آراء العلماء في إطلاق الزائد على لفظ من ألفاظ الذكر الحكيم ، وذكر وجهًا في معنى الزيادة لابن الخشاب تنحَلُّ به عقدة الخلاف . قال الإمام الزركشي : «الثالث : تجنب لفظ الزائد في كتاب الله تعالى أو التكرار ، ولا يجوز إطلاقه إلا بتأويل ، كقولهم : الباء زائدة ونحوه ، مرادهم أن الكلام لا يختل معناه بحذفها ، لا أنه لا فائدة فيه أصلاً ، فإن ذلك لا يحتمل من متكلم فضلاً عن كلام الحكيم .

وقال ابن الخشاب في (المعتمد) : اختلف في هذه المسألة ، فذهب الأكثرون إلى جواز إطلاق الزائد في القرآن ، نظرًا إلى أنه نزل بلسان القوم ومتعارفهم ، وهو كثير ؛ لأن الزيادة بإزاء الحذف ، هذا للاختصار والتخفيف ، وهذا للتوكيد والتوطئة . ومنهم من لا يرى الزيادة في شيء من الكلام ، ويقول : هذه الألفاظ المحمولة على الزيادة جاءت لفوائد ومعان تخصها ، فلا أقضي عليها بالزيادة ، ونقله عن ابن درستويه ، قال : والتحقيق أنه إن أريد بالزيادة إثبات معنى لا حاجة إليه فباطل ؛ لأنه عبث ، فتعين أن إلينا به حاجة ، لكن الحاجات إلى الأشياء قد تختلف بحسب المقاصد ، فليست الحاجة إلى اللفظ الذي زِيدَ عندها ولا زيادة ، كالحاجة إلى الألفاظ التي رأوها مزيدة عليه ، وبه يرتفع الخلاف . وكثير من القدماء يسمون الزائد صلة ، وبعضهم يسميه مقحمًا ، ويقع ذلك في عبارة مستوية»[(٢)] .

---

(١) جامع البيان ٣٩٩/٢ ، ٤٠٠ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٣٠٥/١ .

ونحن لا نرفض القول بالزيادة بهذا المعنى الذي يجعل الزيادة في اللفظ بإزاء زيادة في المعنى ، لأن البلاغيين متفقون على وجوب الإطناب بصوره المختلفة في القرآن الكريم ، وهو نوع من الزيادة التي تحقق أغراضًا بلاغية لا يمكن أداؤها بالإيجاز ، في مقام يستدعى الإطناب ويلح عليه ، والفرق بين الزيادة المفيدة وغير المفيدة كالفرق بين الإطناب والتطويل ، وإذا كنا لا نستطيب لفظ «الزائد» فلأنه يوهم التجرد من الفائدة ، ومن ثَمَّ تحاشى المفسرون إطلاق بعض المصطلحات التي يستخدمونها على القرآن الكريم ، إذا أوهمت المساس بمقام الإعجاز فيه ، كقولهم : العطف على التوهم ، فإنهم ينزهون كتاب الله عن هذا اللفظ ، ويحتالون على ما يؤدي معناه بعبارة تليق بكلام رب العزة ، ولفظ الإقحام كما ورد في النص المنقول عن البرهان يأتي دالاًّ على معنى الزيادة عند الكثيرين . وقد كنت أحسب أن هذا عرف متفق عليه ، لولا أنني وجدت من يفرق بين الإقحام والزيادة ، فيستخدم الإقحام في الزيادة المجردة من الفائدة ، والزيادة فيما كان مصحوبًا بزيادة معنى . يقول الهروي في كتابه الأزهية ، وهو يعدد معاني الواو ومواضعها :

«وتكون مقحمة : أي زائدة في الكلام ، ولو لم تجئ بها لكان الكلام تامًّا ، كقوله عز وجل : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ ﴾ (يوسف:١٥) ، المعنى : أوحينا إليه فتكون (أوحينا) جواب (فلما)» .

ثم يقول بعد أن يستوفى الكلام على الإقحام ورأى أبي عبيدة فيه : «والموضع الحادي عشر : تكون الواو زائدة للتوكيد ، كقولك : ما رأيت أحدًا إلا وعليه ثياب حسنة ، وإن شئت : إلا عليه ثياب حسنة ، وفي القرآن ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ وفي موضع آخر : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾» [(١)] .

---

(١) انظر الأزهية في علم الحروف للهروي ، وهو ممن عاش في القرنين الرابع والخامس الهجريين ، ص ٢٤٣ وما بعدها .

ولعل الزمخشري تأثر بمثل ذلك في قوله بواو الإلصاق التي تزاد بين الصفة والموصوف للتأكيد . وهو الذي جعل صاحب الكشف يقول بأن الزمخشري تابع للكوفيين في القول بزيادة الواو بين الصفة والموصوف[1] .

أما القول بزيادة الواو مجردة عن زيادة تقابلها في المعنى فهو مما استنكره الثقات وأبطلوه ، ونحن نذكر الآن مواضع الزيادة المزعومة في كتاب الله ، مما يوهم تجرده من فائدة تتحقق بوجود الواو .

أولاً : الواو بين الصفات

نسب أبو حيان إلى الكسائي القول بزيادة الواو في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ ﴾ (البقرة:٥٣) . قال بعد أن ذكر رأي الزمخشري في عطف الفرقان على الكتاب لإفادة الجمع بين الصفتين : « أو الواو مقحمة ، أي زائدة وهو نعت للكتاب . قال الشاعر :

إِلَى المَلِكِ القَرْمِ وابْنِ الهُمَامِ ... وَلَيْثِ الكَتِيبَةِ في المُزْدَحَم

قاله الكسائي وهو ضعيف ، وإنما قوله (وابن الهمام وليث) ، من باب عطف الصفات بعضها على بعض » [2] .

وأجاز الرضي احتمال أن يكون العطف صوريًا إذا وقعت الواو بين الصفات، وهو احتمال يبدو أن الرضي لا يميل إليه ، حيث قال بعد أن أشار إلى عطف الصفات في البيت معترضًا على المصنف : « ويجوز أن يعترض على حده بمثل هذه الأوصاف ، فإنه يطلق عليها أنها معطوفة إلا أن يدعى أنها في صورة العطف وليست بمعطوفة ، وإطلاقهم العطف عليها مجاز » [3] .

وقال القرطبي في الآية : « وقيل : الواو صلة ، والمعنى : آتينا موسى الكتاب الفرقان ، والواو قد تزاد في النعوت ، كقولهم فلان حسن وطويل ، وأنشد :

إِلَى المَلِكِ القَرْمِ وابْنِ الهُمَامِ ... وَلَيْثِ الكَتِيبَةِ فِي المُزْدَحَم

---

(١) الكشف ١١٩٨/١ .

(٢) البحر المحيط ٢٠٢/١ .

(٣) شرح الكافية ٣١٩/١ .

أراد : إلى الملك القرم ابن الهمام ليث الكتيبة ، ودليل هذا التأويل قوله عز وجل : ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾» [(1)].

وإذا كان أبو حيان قد نسب هذا الرأي إلى الكسائي وضعفه ، فإن القرطبي نسبه في موضع آخر إلى الفراء ، حيث قال في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً ﴾ (الأنبياء:٤٨) : «وحكى عن ابن عباس وعكرمة (الفرقان ضياء) بغير واو على الحال ، وزعم الفراء أن حذف الواو والمجيء بها واحد ، كما قال الله عز وجل ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝ وَحِفْظًا ﴾ (الصافات:٦، ٧) أي : حفظًا ، ورد عليه هذا القول الزجاج قال : لأن الواو تجيء لمعنى فلا تزاد» [(2)].

وبالرجوع إلى ما قاله الفراء يمكننا أن ننفي عنه القول بالزيادة في الآية ، وإن كان الفراء يرى الزيادة في مواضع أخرى ليس من بينها الواو الداخلة بين الصفات . يقول الفراء : «وقوله ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً ﴾ هو من صفة الفرقان ومعناه ـ والله أعلم ـ آتينا موسى وهارون الفرقان وضياء وذكرا ـ فدخلت الواو كما قال : ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝ وَحِفْظًا ﴾ جعلنا ذلك . وكذلك (وضياءً وذكرًا) آتينا ذلك» [(3)]. فهو يرى أن الضياء كان قبل دخول الواو وصفًا للفرقان ، فلما دخلت الواو تعلق بفعل بعده محذوف ، وصارت الجملة معطوفة على (آتينا) الأولى ، بدليل تقدير الفعل في قوله (وضياءً وذكرًا آتينا ذلك) ، وهذا يعني أنه آتاهما كتابًا جامعًا بين كونه فرقانًا وكونه ضياءً وذكرًا ، وهو المراد بالعطف وما يتضمنه من المغايرة ، وهو بذلك يسير مع القائلين بالعطف المفيد للجمع بين الوصفين ، كما قال

---

(١) تفسير القرطبي ٣٤١/١ .

(٢) المصدر السابق ٤٣٣٥/٧ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٠٥/٢ .

الزمخشري : «أي آتيناهما (الفرقان) وهو التوراة ، وأتينا به ضياءً وذكرًا للمتقين» [(١)] ، ومما هو دليل واضح على أن الفراء يقول بالعطف لا الزيادة في الآية ما ذكره في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝ وَحِفْظًا ﴾ ، وهي الآية التي جعل الواو فيها شبيهة بالواو هنا . يقول الفراء : «قوله ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴾ ، ثم قال ﴿ وَحِفْظًا ﴾ ، لو لم تكن الواو كان الحفظ منصوبًا بـ ﴿ زَيَّنَّا ﴾ ، فإذا كانت فيه الواو وليس قبله شيء ينسق عليه فهو دليل على أنه منصوب بفعل مضمر بعد الحفظ ، كقولك في الكلام : وقد أتاك أخوك ومكرمًا لك ، فإنما ينصب المكرم على أن تضمر أتاك بعده» [(٢)] .

والقول الذي يليق بإعجاز القرآن أن الواو إذا دخلت بين الصفات دلت على المغايرة ، وكمال كل صفة في معناها الذي سيقت من أجله ، كما هو رأي الزمخشري ، وقياس آية على آية يجب أن يراعى فيه دلالة السياق ، واختلاف الأغراض ، إذ ليس من الدقة الاستشهاد على الزيادة في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ ﴾ بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ (الأنعام:١٥٤) ، فالآية الأولى في مجال تقريع بني إسرائيل على كفرهم بنعم الله ، وتوبيخهم على جرائمهم التي ارتكبوها بعد كل نعمة يمن الله بها عليهم ، فبعد أن ذكّرهم بإنجائهم من عذاب فرعون ، ذكر ما أنعم به عليهم من إنزال التوراة مسجلة مكتوبة في ألواح لا يتكلفون مشقة تدوينها ، ولا يخشون نسيانها ، ثم هي عَلَمٌ في الهداية والفصل بين الحق والباطل حتى لا يزيغ عنها إلا من طبع الله على قلبه ، وبعد كل ذلك يكفرون بالله ويعبدون سواه ، كما حكى الله عنهم بعد هذه الآية ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ (البقرة:٥٤) ، فـ(الفرقان) وصف جيء به هنا زيادة في النكير على من ضل

---

(١) الكشاف ٢/٥٧٥ .

(٢) معاني القرآن ١/١١٣ ، ١١٤ .

وبين يديه كتاب واضح المعالم ، فارق بين سبيل الرشد وسبيل الغي والضلال ، والواو أشعرت باستقلال هذا الوصف وكماله ، أما قوله تعالى في سورة الأنعام ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾ فقد جاء في معرض خطاب العرب وتذكيرهم بما أنزل الله على رسوله من الهدى ، ودعوتهم إلى التمسك بدينه وتحذيرهم من اتباع سبيل الضلال ، ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٤﴾ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ (الأنعام:١٥٣-١٥٥) ، فذكر كتاب موسى مع ما أنزل على الرسول غرضه اشتراك الأنبياء جميعًا في توجيه أقوامهم بالتزام شرع الله ، وتحذير لمشركي العرب أن لا يكونوا كما كان بنو إسرائيل في صدوفهم عن آيات الله حتى ضرب الله عليهم الذلة والمسكنة وباءوا بغضب من الله ، فالموضعان مختلفان والمقارنة بينهما ليست دقيقة .

أما الواو الواقعة بين الصفة والموصوف كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ (الحجر:٤) ، فقد ذكر السمين كما نقله الجمل وجهًا لزيادة الواو . يقول الجمل : «وفي السمين : قوله ﴿ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ فيه أوجه : أحدها ـ وهو الظاهر ـ أنها واو الحال ، ثم لك اعتباران أحدهما أن تجعل الحال وحدها الجار والمجرور ويرتفع (كتاب) به فاعلاً ، والثاني أن يجعل الجار خبرًا مقدمًا ، و(كتاب) مبتدأ ، والجملة حال لازمة . الوجه الثاني أن الواو مزيدة ، وهذا يتقوى بقراءة ابن أبي عبلة (إلا لها) بإسقاطها ، والزيادة ليست بالسهلة . الثالث أن الواو داخلة على الجملة الواقعة صفة تأكيدًا كما قال الزمخشري»[(١)] .

وقد ذكرت في واو الإلصاق أن رأي الزمخشري راجع إلى القول بزيادة الواو على أنها للتأكيد ، وهو نفس ما يقول به الكوفيون ، كما نقلناه عن

---

(١) الفتوحات الإلهية ٢/٥٣٨ .

الكشف وأيدناه بقول الهروي ، فالوجهان الثاني والثالث مما ذكره السمين وجه واحد ، وقد بينا وجهة نظرنا في هذه الواو[1] هناك ، لكن يبدو من صنيع السمين أنه يقصد بالوجه الثاني الزيادة المجردة عن الفائدة ، وهو أمر أبطلناه مرارًا كما ضعفه السمين بقوله : (والزيادة ليست بالسهلة) .

ثانيًا : الواو الداخلة على ما يصلح علة

جوَّز القرطبي أن تكون الواو زائدة إذا دخلت على فعل مبدوء بلام التعليل ، حتى تتعلق اللام بما قبلها تعلق العلة بالمعلول ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ﴾ (البقرة:٢٥٩) قال القرطبي : « قوله تعالى: ﴿ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ﴾ . قال الفراء : إنما أدخل الواو في قوله : ﴿ وَلِنَجْعَلَكَ ﴾ دلالة على أنها شرط لفعل بعده ، معناه ﴿ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ﴾ ، ودلالة على البعث بعد الموت جعلنا ذلك وإن شئت جعلت الواو مقحمة زائدة »[2].

وذكر أبو حيان هذا الوجه بصيغة التمريض قائلاً : « ﴿ وَلِنَجْعَلَكَ ﴾ قيل : الواو مقحمة ، أي : لنجعلك آية »[3] .

وقد ذكرت في الواو الفصيحة أن هذه الواو عاطفة ، وللعطف بها أسرار مما يغني عن إعادة القول هنا ، وهو كاف لرد دعوى الزيادة ، غير أني أزيد هنا أن جعل الفعل تعليلاً للأمر بالنظر قول في غاية السقوط ، لأن إرادة الله أن يجعل منه آية للناس ليست مترتبة على النظر إلى حماره ، بل هو كما أثبت في موضعه[4] ـ استرشادًا بكلام أبي السعود ـ دليل على أن الله أجرى معجزة إحياء الحمار آية للعزير ، وجعل من شخص العزير وبعثه بعد موته معجزة للناس ، ممن عاصروه ومن يأتون بعدهم ، فالناس لم يشاهدوا معجزة إحياء الحمار ، وإنما شاهدوا العزير واستدلوا عليه بحفظه للتوراة ، فكان هو آية للناس ، ولو

---

(١) راجع ص ١٣٥ ، ١٣٦ .
(٢) تفسير القرطبي ١١٠٢/٢ .
(٣) البحر المحيط ٢٩٣/٢ .
(٤) انظر ص ٣٤٩ .

كان الفعل تعليلاً للأمر بالنظر لجاء الضمير عائدًا على الحمار فيقال (لنجعله) لأن الآية فيه .

وعلى أية حال فإن القول بالزيادة في هذا الموضع أعرض عنه جمهرة المفسرين ، ومن ذكره منهم ذكره بعبارة تدل على ضعفه ، مما يغني عن تتبعه وتكلف عناء رده .

ثالثًا : زيادة الواو في جواب الشرط

هذه هي الواو التي كانت محور خلاف بين البصريين والكوفيين ، ودار حولها الجدل فيما ورد منها في فصيح كلام العرب ، وما جاء في آيات الذكر الحكيم ، وهو الأمر الذي يجب أن يبسط له الحديث ، لأنه لا يمثل رأيًا فرديًا ، وإنما يمثل وجهتي نظر لمدرستين من أهم المدارس النحوية في لغة العرب . وقد لخص ابن الأنباري في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف» وجهتي النظر وأدلة الفريقين . يقول : «ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم ابن برهان من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فقد احتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الواو يجوز أن تقع زائدة ، أنه قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله تعالى ، وكلام العرب . قال الله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ ، فالواو زائدة ، لأن التقدير فيه : فتحت أبوابها ، لأنه جواب لقوله ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾ ، كما قال تعالى في صفة سوق أهل النار إليها ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ ولا فرق بين الآيتين...» ، ثم يمضي إلى القول : «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الواو في الأصل حرف وضع لمعنى ، فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجري على أصله ، وقد أمكن هاهنا ، وجميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يحمل على أصله» [1] .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٢٤٣ .

وأود أن أنبه إلى أن مكمن الخطورة في رأي الكوفيين أنه يذهب إلى الزيادة المجردة عن أي فائدة من ذكر الواو ، فكأن ذكرها وسقوطها سواء ، كما في الآية التي استشهدوا بها من سورة الزمر . كما أنبه إلى أن أبا العباس المبرد الذي نسب إليه ابن الأنباري القول بالزيادة قال في قوله تعالى : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ﴾ (الانشقاق:١،٢) ، وهي مما استشهد الكوفيون به على زيادة الواو . قال المبرد في المقتضب : «فقوم يقولون : ﴿ فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴾ هو الجواب ، لأن الفاء وما بعدها جواب ، كما تكون جوابًا في الجزاء ، لأن (إذا) في معنى الجزاء ، وهو كقولك : إذا جاء زيد فإن كلمك فكلمه . فهذا قول حسن جميل .

وقال قوم : الخبر محذوف لعلم المخاطب ، كقول القائل عند تشديد الأمر : إذا جاء زيد ، أي إذا جاء زيد علمت ، وكقوله : إن عشتُ ، ويكل ما بعد هذا إلى ما يعلمه المخاطب ، كقول القائل : لو رأيت فلانًا وفي يده السيف . وقال قوم آخرون : الواو في مثل هذا تكون زائدة ، فقوله ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ﴾ يجوز أن يكون (إذا الأرض مُدت) والواو زائدة ، كقولك : حين يقوم زيد حين يأتي عمرو .

وقالوا أيضًا : إذا السماء انشقت أذنت لربها وحقت ، وهو أبعد الأقاويل ، أعني زيادة الواو» [1] .

ولا أدري سر نسبة القول بالزيادة في الواو إلى المبرد رغم وضوحه في تضعيف هذا الرأي ، وليس ابن الأنباري وحده الذي نسبه إلى المبرد ، فقد قال الرماني في كتابه (معاني الحروف) : «واختلف العلماء في قوله ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ ، فذهب المبرد إلى أن الواو زائدة» [2] .

مع أن المبرد صرح بنسبة هذا القول إلى الكوفيين. فقال «ومن قول هؤلاء : إن هذه الآية على ذلك ﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَٰدَيۡنَٰهُ ﴾ (الصافات:١٠٣،١٠٤) ، قالوا : المعنى : ناديناه أن يا إبراهيم ، قالوا : ومثل

---

(١) المقتضب ٢/٧٧ .

(٢) معاني الحروف ص ٦٣ .

ذلك في قوله ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾ (الزمر:٧٣) ، المعنى عندهم : حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها » ، ثم قال : « وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين ، والله أعلم بالتأويل » [١] .

وقبل أن أتتبع الآيات التي قيل بزيادة الواو فيها أسوق هذا النص لفضيلة الأستاذ الأكبر الدكتور عبد الرحمن تاج في رفض القول بزيادة الواو : « إن الواو لها أوضاع خاصة في اللغة ، ومعان معروفة ، ومعهود استعمالها فيها ، ومن هذه المعاني أن تكون عاطفة إذا وقعت في وسط الكلام ، فما الذي صرفها عن هذا المعنى في الآيات أو الأبيات التي زعم الكوفيون أنها فيها زائدة ، وهل وجدوا أن المعنى في هذه الآيات أو الأبيات لا يستقيم إلا إذا طرحت تلك الواو من الكلام ، فاضطروا أن يقولوا إنها زائدة ؟

إنه غير مفهوم ولا مقبول أن يُعمد إلى حرف له معناه الوضعي في اللغة فيُذكر في الكلام لا لإفادة هذا المعنى ، ولا لإرادة ما قد يراد من بعض الحروف التي تزاد للتقوية والتأكيد ، ولكنه يذكر ليلغى ويطرح ، هذا أمر عجيب ، وهو شيء لا يشهد له شاهد من لغة أو عرف ، ولا يؤيده سند معتمد من قياس أو استعمال ، إلا أن قدسية القرآن في لغته وأسلوبه وأحكامه ، لا تسمح أن يلقى القول في تفسيره أو إعرابه جزافًا من غير حساب ، وأن تترك الاحتمالات غير السائغة وغير المعقولة تتسرب إلى شيء من ذلك التفسير ، أو ذلك الإعراب » [٢] .

وما يجب أن أنبه إليه أن الدافع إلى القول بالزيادة في هذا الموضع وراءه اهتمام النحاة بالعثور على جواب للشرط ، وكأنهم يرفضون تقدير الجواب إذا أمكن الحصول عليه من الكلام المذكور ، حتى ولو كان ذلك يذهب ببلاغة الحذف ، ولذا فإن المهتمين بوجوه البلاغة من المفسرين أعرضوا حتى عن

---

(١) المقتضب ٧٨/٢ .

(٢) مقال نشر في مجلة الأزهر عدد المحرم ١٣٨٨هـ.

مجرد ذكر هذا الرأى منسوبًا إلى أصحابه ، وكأنهم يرون أنه من التهافت إلى درجة لا يستحق معها مجرد الإشارة إليه ، ولم يهتم به سوى المفسرين النحاة كالفراء ، والآن إلى هذه الآيات التي ادُّعي فيها زيادة الواو ، لنرى كيف كان ذلك عدوانًا على بلاغة النص :

١- في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۚ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ﴾ (آل عمران:١٥٢) .

يقول الفراء : «وقوله ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ ...﴾ يقال إنه مقدم ومؤخر ، معناه : حتى إذا تنازعتم في الأمر فشلتم ، فهذه الواو معناها السقوط» [١] .

ودافعُ الفراء - كما هو واضح - في إسقاطه للواو هو العثور على جواب الشرط من الكلام المذكور ، وقد أدى ذلك إلى تجاوزين : الأول : القول بزيادة الواو وعدم أدائها لأي معنى ، فوجودها وعدمها سواء ، وهو عبث ننزه الله في كلامه عن مثله . والثاني : إلغاء سر التقديم في قوله تعالى : ﴿ فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ ﴾ ، وهو مبني على أن الواو لا تقتضي الترتيب ، فتقديم ما بعدها وتأخيره سواء .

ونقول إن النظم الكريم - وهو يقص ما جرى للمسلمين في غزوة أحد - أراد الكشف عن سبب انتكاسة المسلمين بعد أن كانوا قاب قوسين من النصر الكامل ، وكيف أنهم حين صدقوا الله ما عاهدوه عليه من إخلاص النفوس ، واتحاد القلوب على كلمة الحق ، صدقهم الله وعده فدان لهم النصر ، وأوشكوا على رد الكافرين على أعقابهم منهزمين ، إلى أن بدأ يتسرب إليهم ضعف النفوس وحب الدنيا ، فكان ذلك أولى خطوات الفشل ، الذى أدى إلى التنازع ، ومن ثَمَّ تخلى الله عنهم فكان ما كان مما أصاب المسلمين . فالفشل هنا يعني

---

(١) معاني القرآن ١/٢٣٨ .

عدم استمرارهم على صدقهم مع الله في إخلاص قلوبهم وجهادهم لله ، مما كان سببًا في التنازع على شهوات الدنيا والجري وراء الغنائم ، فكان منهم فريق انصرف إلى الآخرة ، وفريق استهوته الدنيا فترك موقعه بحثًا عنها . وخلاصة المعنى في الآية أن الله صدق المؤمنين ما عاهدوه عليه حين صدقوه عهدهم معه ، إلى أن اختل هذا الصدق منهم بتسرب الدنيا إلى نفوسهم ، فتركهم الله إلى أنفسهم ، فوقع بهم ما وقع من البلاء ، فليس ها هنا شرط ولا جواب ، وهو أحد الوجوه التي ذكرها الرازي وقدمه على سواه ، وهو في رأيي أقربها إلى روح النص وبلاغته . يقول الرازي : «لقائل أن يقول : ظاهر قوله ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ ﴾ بمنزلة الشرط ، ولابد له من الجواب ، فأين جوابه ؟ واعلم أن للعلماء هنا طريقين ؛ الأول : أن هذا ليس بشرط ، بل المعنى : ولقد صدقكم الله وعده حتى إذا فشلتم ، أي قد نصركم إلى أن كان منكم الفشل والتنازع ، لأنه تعالى كان إنما وعدهم بالنصرة وشرط التقوى والصبر على الطاعة ، فلما فشلوا وعصوا انتهى النصر . وعلى هذا القول تكون كلمة (حتى) غاية بمعنى (إلى) ، فيكون معنى قوله حتى إذا : إلى أن ، أو إلى حين . الطريق الثاني : أن يساعد على أن قوله حتى إذا فشلتم شرط ، وعلى هذا القول اختلفوا في الجواب على وجوه ؛ الأول ، وهو قول البصريين : إن جوابه محذوف ، والتقدير : حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر وعصيتم من بعد ما أراكم ما تحبون منعكم الله نصره ، وإنما حسن حذف الجواب لدلالة قوله (ولقد صدقكم الله وعده) عليه ، ونظائره في القرآن كثيرة ... ثم يقول : الوجه الثاني ، وهو مذهب الكوفيين ، واختيار الفراء ، أن جوابه هو قوله وعصيتم ، والواو زائدة» [(١)] .

ونلاحظ هنا أن الرازي جعل الزيادة عند الكوفيين والفراء في قوله ﴿ وَعَصَيْتُم ﴾ ، وهو غير ما نقلناه عن الفراء الذي جعل الزيادة في الواو من قوله ﴿ فَشِلْتُمْ ﴾ ، وهو إن صح يكون أمعن في البطلان ، لأن الفشل والتنازع

---

(١) مفاتيح الغيب ٣/٦٦ .

هو العصيان فكيف يكون الجواب عين الشرط ، ومعلوم أن الشرط علة الجزاء !! وقد حاول الرازي الاحتجاج له ، ولا أدري إن كان تعليلاً منه أو نقلاً عن أصحاب هذا الرأي ، « فإن قيل : إن فشلتم وتنازعتم معصية ، فلو جعلنا الفشل والتنازع علة للمعصية لزم كون الشيء علة لنفسه ، وذلك فاسد ، قلنا : المراد من العصيان ههنا خروجهم عن ذلك المكان ، ولا شك أن الفشل والتنازع هو الذي أوجب خروجهم عن ذلك المكان ، فلم يلزم تعليل الشيء بنفسه »(١).

فعلى تفسير المعصية بالخروج عن المكان الذي حدده الرسول للرماة تكون بلاغة الواو هنا في الجمع بين أمور متعددة عاتب الله عليها المسلمين ، وتسببت في انقطاع عون الله لهم ، أولها : فشلهم في الاستمرار على ما عاهدوا الله عليه من إخلاص الجهاد لوجهه والتجرد لحرب عدوه ، وثانيها : اختلافهم بسبب انصراف فريق إلى الله ، وفريق آخر إلى حب الدنيا ، وما كان لهذا الخلاف أن يقع في صفوف من يحاربون باسم الله وينتصرون لدينه ، وثالثها : مخالفة أمر الرسول عليه السلام . فبهذه الأمور مجتمعة استحقوا أن يتخلى الله عنهم ، بعد أن صدقهم وعده وكانوا على وشك تحقيق نصر كامل . وهو ينطبق أيضًا على القول بحذف الجواب للتهويل ، فإذا تعددت الموجبات في الشرط كان التهويل في الجواب أعظم .

٢- ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ (يوسف:١٥) .

قال الألوسي : « وجواب (لما) محذوف إيذانًا بظهوره ، وإشعارًا بأن تفصيله مما لا يحويه فلك العبارة ، ومجمله : فعلوا ما فعلوا ، وقدره بعضهم : عظمت فتنتهم ، وهو أولى من تقدير : وضعوه فيها ، وقيل : لا حذف ، والجواب : أوحينا ، والواو زائدة ، وليس بشيء »(٢) .

وأقول : ماذا يترتب على القول بزيادة الواو في ﴿ وَأَوْحَيْنَآ ﴾ ؟

---

(١) مفاتيح الغيب ٦٦/٣ .
(٢) روح المعاني ١٩٦/١٢ .

يترتب عليه أن يكون الغرض من الإخبار هو كشف الله حقيقة أمرهم لنبيه يوسف ، وكأنه يقول : هم بيتوا ودبروا ، والله أعلم بما يبيتون ويدبرون ، وليس هذا غرض السياق الذي أراد أن يبين بشاعة الجريمة التي ارتكبها سليلو الأنبياء بدافع الحسد ، حيث بيّتوا النية على التخلص منه ، وذهبوا به لتحقيق ما بيّتوه ، متناسين ما عاهدوا أباهم عليه من حفظه ورعايته ، ثم انتقل إلى تصوير ما هو أبشع ، حيث أجمعوا ، ولم يشذ واحد منهم على إلقائه في الجب ، وذلك قمة التآمر ؛ أن يتواطأ الجميع على منكر كهذا ، ثم ترك بعد ذلك لذهن القارئ أن يتصور ما يفعله الإجماع على إيذاء غلام مسلوب الحول والإرادة ، إلى أن يلقى في البئر فيحس ما يحس من الوحشة والظلمة ، فيأتي قوله تعالى إيناسًا له وتبديدًا لوحشته ويأسه : ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا ﴾ ، والإشارة إلى ما فعلوه به ، من إلقائه في الجب ، وليس إلى الإجماع على الفعل ، ويدل على ذلك قول الحسن ، ومجاهد ، والضحاك وقتادة : «أعطاه الله النبوة وهو في الجب على حجر مرتفع عن الماء» (1) ، إذ لو كان (أوحينا) جوابًا لكان الإيحاء سابقًا للإلقاء ، لأنه لم يذكر قبله ما يدل على أنهم نفذوا ما أجمعوا عليه ، وهذا ما يشعر به كلام الكشاف : «وإنما أوحى إليه ليؤنس في الظلمة والوحشة ، ويبشر بما يؤول إليه أمره ، ومعناه : لتتخلصن مما أنت فيه ، ولتحدّثن إخوتك بما فعلوا بك» (2) .

وإذا كان القائل بالزيادة يتحاشى الحذف والتقدير ، فإنه لم يصنع شيئًا ، لأن جعل «أوحينا» جوابًا لا يغني عن تقدير جمل محذوفة ، تكشف عن الأحداث المطوية بعد إجماعهم على طرحه في الجب ، لأن الآية بعدها أخبرت عما حدث من مجيئهم أباهم عشاء يبكون ، ولم تذكر ماذا حدث بعد أن أجمعوا أمرهم على ما أجمعوا عليه ، وحذف الجواب ليس عزيزًا في القرآن الكريم ، خاصة فيما يراد تهويل الأمر فيه ، لتذهب النفس معه كل مذهب ، كقوله تعالى :

---

(1) انظر القرطبي ٣٣٧١/٥.　　(2) الكشاف ٣٠٧/٢ .

﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴾ (البقرة:١٦٥) ، فإن أي ألفاظ تقدر للجواب لا يمكن أن تُحْدث في ذهن السامع ووجدانه ما يُحْدثه حذف الجواب .

فالإصرار على أن يكون الجواب مذكورا كثيراً ما يدفع إلى عدم التئام الكلام وتمام المعاني ، كما قال التبريزي في شرحه للمفضليات رداًّ على الكوفيين في قول الشاعر :

وَلَئِنْ سَأَلْتِ إِذَا الْكَتِيبَةُ أَحْجَمَتْ وَتَبَيَّنَتْ رِعَةُ الْجَبَانِ الأَهْوَجِ

يقول : « ولم يأت بجواب إن ، لأن ما بعده معطوف عليه وترك الكلام على إيهامه ، ليكون المتوهم من الكلام أعجب ، وهذا كما يفعل في (لو) إذا قيل : لو رأيت زيداً وفي يده السيف ، ثم يقطع الكلام به ولا يتعرض لبسطه وشرحه :

وَحَسِبْتَ وَقْعَ سُيُوفِنَا بِرُءُوسِهِمْ وَقْعَ السَّحَابِ عَلَى الطِّرَافِ الْمُشْرَجِ

كل الكوفيين يجعلون الواو من (وحسبت وقع) زائدة ، ويقولون الواو للإقحام و(حسبت) جواب لئن سألت ، وهذا بعيد لأن الكلام لا يتم ولا يلتئم »[(١)].

٣- ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ۝ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾ (الأنبياء:٩٦،٩٧).

يقول الفراء : « وقوله ﴿ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ ﴾ معناه ـ والله أعلم ـ حتى إذا فتحت اقترب ، ودخول الواو في الجواب في (حتى إذا) بمنزلة قوله : حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها »[(٢)].

هذا القول بزيادة الواو في الآية منسجم مع مذهب الفراء في زيادة الواو في الجواب ، لكن أن يأتي هذا من الطبري الذي أنكر أكثر من مرة فيما نقلته عنه الزيادة في حروف المعاني ، ومنها الواو فهو أمر غريب . يقول الطبري :

---

(١) المفضليات ٢/٩٢٧ ، ٩٢٨ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/٢١١ .

« والواو في قوله ﴿ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ ﴾ مقحمة . ومعنى الكلام : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ ﴾ ، وذلك نظير قوله : ﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيۡنَٰهُ ﴾ معناه : ناديناه ، بغير واو ، كما قال امرؤ القيس :

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى ... بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي حِقَافٍ عَقَنْقَلِ

يريد : فلما أجزنا ساحة الحي انتحى بنا » [1] .

فهل ذلك الاضطراب نتيجة لتأرجحه بين مذهبي البصرة والكوفة ؟ وهل يعقل في عمل يتناول كتاب الله أن يحدث مثل هذا التناقض في فهمه وتفسيره؟ وعلى أية حال فإن القول بزيادة الواو في ﴿ وَٱقۡتَرَبَ ﴾ بجعله جوابًا يؤدي إلى غير المراد ، من سياق الآيات التي تصور ما يحدث للكافرين يوم القيامة من الهلع وزيغ الأبصار ، فجعل الجواب ﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ أدل على الغرض وأوفى بالمقام ، لأنه ليس القصد إلى بيان علامات الساعة ، وجعل ظهور يأجوج ومأجوج دليلاً على اقترابها ، حتى يجعل الجواب ﴿ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ﴾ ، لكن في عطفه على ﴿ فُتِحَتۡ ﴾ إيحاء بتطور حركة الفزع والرعب ، التي تبدأ بخروج هؤلاء القوم وما يثيره خروجهم من هلع ، يستولى على من كانوا يكذبون خروجهم ويسخرون منه ، ثم ينمو هذا الرعب والفزع كلما أحسوا باقتراب موعد الحساب ، وعنده يستولي عليهم الذهول المعبر عنه بشخوص الأبصار ، وهو ما أحسن الرازي إيجازه بقوله : « والمعنى : إذا فتحت يأجوج واقترب الوعد الحق ، شخصت أبصار الذين كفروا » [2] .

وهو ما سار عليه في الرد على الفراء فضيلة الأستاذ الأكبر عبد الرحمن تاج : « ونقول أيضًا عما ذهب إليه الفراء في آية ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ ﴾ : إن رأيه فيها أوهى مما ذهب إليه في الآية السابقة : (يقصد قوله

---

(١) تفسير الطبري ٩٢/١٧ ط الحلبي ١٩٥٤م .

(٢) مفاتيح الغيب ١٣٢/٦ .

تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ﴾ على قراءة شاذة بإثبات الواو في وجعل) ، فإنه لا وجه لدعوى أن جواب الشرط هو قوله تعالى : ﴿ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ ﴾ حتى يلتجئ إلى جعل الواو زائدة ، لأن جواب الشرط قد نطقت به الآية عقيب ذلك في قوله سبحانه ﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾ ، فإن إذا الفجائية تقع كثيرًا في جواب الشرط ، منفردة أو مع الفاء ... وإذًا فدعوى زيادة الواو هنا في قوله سبحانه : ﴿ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ ﴾ - كما يزعم الفراء - هي بلا شك من الإسراف في القول ، والجرأة في تفسير الكتاب العزيز من غير اعتماد على حجة أو بينة» (١) .

٤- ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٠٥﴾ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُا۟ ٱلْمُبِينُ ﴿١٠٦﴾ وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ (الصافات:١٠٣-١٠٧) .

كعادته ذكر الفراء أن جواب لما ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ ﴾ ، ولك أن تتأمل تعبيره (ويقال أين جواب قوله ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا ﴾ ؟ وجوابها في قوله ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ ﴾ ، والعرب تدخل الواو في جواب فلما و(حتى إذا) وتلقيها»(٢) هكذا تدخل العرب الواو وتلقيها ولا أثر لها . وأقول : لو تصورنا نظم الآية بغير الواو وقارناه بما عليه النظم الكريم من إثباتها لظهر فرق الإعجاز واضحًا ، لأن العطف بالواو أشعر بعظمة الابتلاء وضخامة الصبر وشدة المعاناة ، وكأن ما طوي من الأحداث والأهوال التي تجشمها إبراهيم وابنه في سبيل تنفيذ أمر الله ، وما لقياه من الأجر العظيم ، مما لا تحيط به الكلمات ولا تعبر عنه الألفاظ ، فإذا جعلنا الجواب (ناديناه) دل ذلك على أن الوحي أعقب مجرد إسلامهما الأمر لله وبدء التنفيذ ، وهو ما يقصر عن غرض الإشادة بعظيم صبرهما

---

(١) مجلة الأزهر عدد المحرم ١٣٨٨هـ بتصرف .

(٢) معاني القرآن ٢/٣٩٠ .

وصدقهما في الإيمان ، وروعة الابتلاء المعبر عنه بقوله ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُا۟ ٱلْمُبِينُ ﴾ ، والذي جاء الأجر عليه عظيمًا أيضًا ﴿ وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ ، وهذا ما أجاد الزمخشري بيانه حيث يقول : « فإن قلت : أين جواب لما ؟ قلت : هو محذوف ، تقديره : فلما أسلما وتله للجبين ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ﴾ كان ما كان مما ينطق به الحال ولا يحيط به الوصف من استبشارهما واغتباطهما وحمدهما لله وشكرهما على ما أنعم عليهما ، من دفع البلاء العظيم بعد حلوله ، وما اكتسبا في تضاعيفه بتوطين الأنفس عليه من الثواب والإعواض ، ورضوان الله الذي ليس وراءه مطلوب »[1].

٥- قال تعالى : ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ﴾ (الزمر: ٧١) .

وقال : ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ (الزمر: ٧٣).

قال ابن الشجري في أماليه : « أما حذف جواب (حتى إذا) فقال أبو إسحاق الزجاج في قوله ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ : سمعت محمد بن يزيد يذكر أن الجواب محذوف ، وأن المعنى ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ سعدوا ، فالمعنى في الجواب : حتى إذا كانت هذه الأشياء صاروا إلى السعادة . وقال أبو إسحاق: وقال قوم : الواو مقحمة ، والمعنى : حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها . وقال : والمعنى عندي : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ دخلوها ، وحذف الجواب ، لأن في الكلام دليلاً عليه . انتهى كلام أبي إسحاق . وأقول : إن حذف الأجوبة في هذه الأشياء

---

(١) الكشاف ٣٤٨/٣ .

أبلغ في المعنى ، ولو قدر في موضع دخلوها فازوا لكان حسنًا ، ومثل الآية في حذف الجواب قول الشاعر :

حَتَّى إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُم وَرَأَيْتُم أَبْنَاءَكُم شَبُّوا
وَقَلَبْتُمْ ظَهْرَ المِجَنِّ لَنَا إِنَّ اللَّئِيمَ العَاجِزُ الخِبُّ

تقدير الجواب بعد قوله (وقلبتم ظهر المجن لنا) : ظهر عجزكم عنا وخبكم لنا ، ودلك على ذلك قوله إن اللئيم العاجز الخب ، وقيل : في البيت كما قيل في الآية : إن الواو مقحمة ، وليس ذلك بشيء ، لأن زيادة الواو لم تثبت في شيء من الكلام الفصيح » [١] .

ويبدو من خلال هذا النص أن القائلين بزيادة الواو يجعلون ذكرها وطرحها سواء ، فهي زيادة عارية عن الفائدة ، والقائلين بأصالتها يتعلقون بأن البلاغة في حذف الجواب ، وهو ما أكده الرازي بقوله : « والمقصود من الحذف أن يدل على أنه بلغ في الكمال إلى حيث لا يمكن ذكره» [٢] .

لكن السمين ، فيما نقله عنه الجمل ، يذكر أن الزيادة عند الكوفيين متضمنة غرضًا بلاغيًا ، أي أنها ليست زيادة في اللفظ مجردة عن زيادة في المعنى . يقول الجمل : « عبارة السمين : في جواب إذا ثلاثة أوجه : أحدها قوله ﴿ وَفُتِحَتْ ﴾ والواو زائدة ، وهو رأي الكوفيين والأخفش ، وإنما جيء هنا بالواو دون التي قبلها ، لأن أبواب السجون مغلقة إلى أن يجيئها صاحب الجريمة فتفتح له ، ثم تغلق عليه ، فناسب ذلك عدم الواو فيها ، بخلاف أبواب السرور والفرح فإنها تفتح انتظارًا لمن يدخلها ، والثاني أن الجواب قوله : ﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾ على زيادة الواو أيضًا ، أي : حتى إذا جاءوها قال لهم خزنتها . الثالث أن الجواب محذوف ، قال الزمخشري : وحقه أن يقدر بعد خالدين اهـ» [٣] .

---

(١) الأمالي الشجرية ١/٣٥٨ .
(٢) مفاتيح الغيب ٧/١٩٣ .
(٣) الفتوحات الإلهية ٣/٦١٤ .

وملاحظتنا على ما قاله السمين أن المعنى الذي ذكره لزيادة الواو غير ما قاله الكوفيون واختاره الفراء ، فهم يجعلون إثبات الواو وطرحها سواء ، وهو صريح قول الفراء : « والعرب تدخل الواو في جواب (فلما) و(حتى إذا) وتلقيها »[1].

أما دلالة الواو على سبق الفتح انتظارًا لقدوم المتقين تكريمًا لهم ، فهذا لا يتأتى على وجه الزيادة ، وجعل الفعل (فتحت) جوابًا للشرط ، لأن الجواب مسبب عن الشرط ، فهو تال لوقوعه وليس سابقًا له ، وإنما يتأتى هذا المعنى مع حذف الجواب ، وجعل الواو حالية ، وتقدير (قد) مع الماضي دلالة على سبقه في الوقوع ، وهو ما أوضحه الشهاب في تفسير قول البيضاوي : « حذف جواب (إذا) للدلالة على أن لهم من الكرامة والتعظيم ما لا يحيط به الوصف ، وأن أبواب الجنة تفتح لهم قبل مجيئها منتظرين » . قال الشهاب : « لأن الحذف يشعر بأنه لا ينحصر ولا يحيط به نطاق البيان والدلالة على تقدم الفتح ، لأن جملة حالية بتقدير قد ، فهم جاءوها بعد ما كانت مفتحة لهم ، كما يدل عليه مقارنته للمجيء ، والحال الماضية مشعرة بالتقدم »[2] .

وقد أوضح الخطيب الإسكافي الفرق بين القول بالزيادة والقول بالإثبات ، وما يترتب على ذلك من فروق في اللفظ والمعنى ، فقال : « فإن قال : وهل يختلف المعنيان إذا حذفت الواو وإذا أثبتت ؟ قلت : يختلفان بأن الفتح يقع عند مجيء أهل النار ، لأن قوله (فتحت) جزاء للشرط ، وحقه إذا كان فعلاً أن لا يدخله واو ولا فاء ، ويكون عقيب الشرط ، وإذا حذف الجزاء وعطف فعل عليه فقيل : حتى إذا جاءوها وفتحت ، والتقدير : حتى إذا جاءوها وأبوابها مفتحة ، وهذا حكم اللفظ . فأما حكم المعنى فإن جهنم لما كانت أشد المحابس من عادة الناس إذا شددوا أمرها أن لا يفتحوا أبوابها إلا لداخل وخارج ، وكانت جهنم أهولها أمرًا ، وأبلغها عقابًا ، أخبر عنها الإخبار عما شوهد من أحوال الحبوس التي تضيق على محبوسها ، فوقع الفتح عقيب

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٩٠ .

(٢) حاشية الشهاب ٧/٣٥٤ .

مجيئهم ، ليتطابق لذلك اللفظ والمعنى ، ولم يكن هناك حذف ، وأما الجنة فلأن من فيها يتشوقون للقاء أهلها ، ومن رسم المنازل إذا بشر من فيها بإتيان أربابها إليها أن تفتح أبوابها استبشاراً بهم ، وتطلعًا إليهم ، ويكون ذلك قبل مجيئهم » [1] .

ويتضح من هذا النص ، ومما قبله من كلام البيضاوي والشهاب ، أن معنى الانتظار الذي أفادته الواو لا يفهم إلا بجعل الواو حالية لا زائدة .

وهنا دقيقة أخرى ، وهي أن الواو إذا جعلت عاطفة فهل تؤدي ما أدته وهي حالية ؟ وهل تؤديه أيضًا إذا جعلت الواو للمعية ، وهو مما قيل في وجه محتمل لها ؟

الذي يُفهم من كلام الكشاف أن جعل الواو للمعية بتقدير الجواب قبلها لا يفيد ما تفيده الواو الحالية التي تدل على سبق الوقوع ، وانتظار القادمين ، كما يتضح من قوله : « وإنما حذف جواب الشرط لأنه في صفة ثواب أهل الجنة ، فدل بحذفه على أنه شيء لا يحيط به الوصف ، وحق موقعه ما بعد الخالدين ، وقيل حتى إذا جاءوها جاءوها وفتحت أبوابها ، أي مع فتح أبوابها . وقيل : أبواب جهنم لا تفتح إلا عند دخول أهلها فيها ، وأما أبواب الجنة فمتقدم فتحها بدليل قوله ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾ ، فلذلك جيء بالواو ، كأنه قيل : حتى إذا جاءوها وقد فتحت أبوابها » [2] ، فالرأي الأخير على جعل الواو حالية ، وهو الذي يفيد تقدم الفتح وسبق الانتظار ، أما كون الواو للمعية فهذا يعني اتحاد زمن المجيء مع فتح الأبواب ، وهو على أية حالة أبلغ من ترك الواو لأنه يعني عدم حبسهم على أبواب الجنة بل يكون وصولهم مترقبًا ، فما إن بدأت بشائر ركبهم حتى أسرع الخزنة إلى فتح أبواب الجنة لهم بخلاف جعل الفتح معقبًا ومترتبًا على المجيء ، فهو يعني تحقير الكافرين وإذلالهم وترويعهم ، كما قال القرطبي : « وحذف الواو في قصة أهل النار لأنهم وقفوا على النار وفتحت بعد وقوفهم إذلالاً وترويعًا لهم » [3] .

---

(١) درة التنزيل وغرة التأويل ص ٤١٠ .
(٢) الكشاف ٣/٤١٠، ٤١١.
(٣) تفسير القرطبي ٥٧٢٩/٨ .

وأما على جعل الواو عاطفة ، فهي محتملة للمعية على ما يقوله النحاة من أن الواو العاطفة لا تقتضي ترتيبًا ، إذ يصح وقوع الفعلين معًا كما يصح تقدم أحدهما على الآخر ، وحينئذ يقال فيها ما قيل في واو المعية ، أما إذا تبادر إلى الذهن تأخر ما بعدها في الوقوع فحينئذ تذهب نكتة الواو من الإشعار بكرامة الداخلين ، كما أشعر تركها بالتضييق على أهل النار ، وهو ما لا نستريح إليه . والقول بالعطف ربما يكون هو الظاهر على رأي البصريين كما يتضح من كلام ابن الأنباري الذي ذكرناه ، وهو صريح كلام السهيلي في نتائج الفكر ، حيث قال : « ولذلك حذف كثير من الجوابات في القرآن بدلالة الواو عليها ، فعلم المخاطب أن الواو عاطفة ، ولا يعطف بها إلا على شيء ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ ﴾ ، وكقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ ، وهو كثير مما يحذف فيه الجواب وعطف بالواو على المحذوف » [1] .

وقد أنصف الشهاب حين ضعف احتمال العطف هنا ، لأنه يذهب ببلاغة الواو وما أشعرت به من التمييز بين الكافرين والمتقين في طريقة دخول كل منهما إلى منزله وطريقة استقبالهما . يقول الشهاب : « واحتمال العطف الصادق بالمعية هنا مرجوح ، وهو كالممنوع في حكم البلاغة ، لأنه ورد في آية أخرى ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾ ، والقرآن يفسر بعضه بعضًا ، ومخالفته لما قبله لفظًا تقتضي مخالفته معنى ، ولا يكون إلا بما ذكر ، إذ لو قصد المعية جعل جوابًا لأنه يفيده ، فالقول بأنه بالعطف يتم المرام من جملة الأوهام » [2] .

ومثل القول بالزيادة في ضعفه ووهنه قول الحريري : « أنه جل اسمه لما ذكر أبواب جهنم ذكرها بغير واو ، لأنها سبعة فقال ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ

---

(1) نتائج الفكر ، القسم الثاني ، ص ٢١٠ .
(2) حاشية الشهاب ٧/٣٥٤ .

﴿ أَبْوَٰبُهَا ﴾ ، ولما ذكر أبواب الجنة ألحق بها الواو لكونها ثمانية فقال سبحانه ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ وتسمى هذه الواو واو الثمانية »[1].

وقد رد ابن هشام هذا الزعم بقوله : « لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها ، إذ ليس فيها ذكر عدد البتة ، وإنما فيها ذكر الأبواب ، وهي جمع لا يدل على عدد خاص ، ثم الواو ليست داخلة عليه ، بل على جملة هو فيها »[2].

وأعتقد أن الحريري يجعل الواو حرفًا زائدًا للدلالة على انتهاء عقد تام واستئناف عقد آخر ، بدليل قوله بعد النص الذي نقلناه عنه مباشرة : « ومما ينتظم أيضًا في إقحام الواو ما حكاه أبو إسحاق الزجاج قال : سألت أبا العباس المبرد عن العلة في ظهور الواو في قولنا (سبحانك اللهم وبحمدك)، فقال : إني قد سألت أبا عثمان المازني عما سألتني عنه فقال : المعنى : سبحانك اللهم وبحمدك سبحتك »[3] ، فقوله : (ومما ينتظم أيضًا في إقحام الواو) دليل على أن ما قبله هو من الإقحام أيضًا ، وبدليل أن (سبحانك اللهم وبحمدك) قيل فيه بزيادة الواو كما نص الحريري ، وأكده ابن هشام بقوله : « واختلف في (سبحانك اللهم وبحمدك) فقيل جملة واحدة على أن الواو زائدة، وقيل جملتان على أنها عاطفة »[4].

وقد ذهب القاسمي إلى أن من يقول بواو الثمانية يذهب إلى كونها استئنافًا أو شبيهة به ، وعبارته : « وهي على قول مثبتها الداخلة على لفظ الثمانية على سرد العدد ذهابًا إلى أن بعض العرب إذا عدوا قالوا : ستة سبعة وثمانية ، إيذانًا بأن السبعة عدد تام ، وأن ما بعده عدد مستأنف ، فأشبهت واو الاستئناف »[5].

وهذا الاستئناف لا يمكن أن يتأتى إلا على تقدير جواب قبل الواو ، إذ ليس معقولاً أن يُستأنف كلام قبل تمام جواب الشرط ، وحينئذ لا تكون الواو زائدة ، وقد رددنا القول بالواو الاستئنافية المجردة عن العطف ، فلا داعي لإعادة ما ذكرناه .

---

(١) درة الغواص ص ٣١ .
(٢) المغني ٢/٣٦ .
(٣) درة الغواص ٣١ ، ٣٢ .
(٤) المغني ١/٩٧ .
(٥) محاسن التأويل للقاسمي ١٤/٥١٥٢ ، ٥١٥٣ .

وقد ذهب المالقي إلى أن القول بواو الثمانية لا يعني أنها نوع خاص غير واو العطف أو واو الحال وإنما القصد به الدلالة على معنى زائد عن كونها عاطفة أو حالية مع بقاء الواو على أصلها . يقول : « وأما واو الثمانية فهي التي في نحو قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ ، قال بعضهم : الواو هنا تدل على أن أبواب الجنة ثمانية ، وقوله تعالى : ﴿ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ ﴾ (التوبة:١١٢)، لأنها أتت في الثامن من الأسماء التي قبلها ، وقوله تعالى ﴿ وَأَبۡكَارٗا ﴾ (التحريم:٥) أتت في الثامن بعد السبعة الأسماء قبلها ، وقوله تعالى : ﴿ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ ﴾ (الكهف:٢٢) ، وهذه الواو وإن وقعت دالة على الثمانية أو في الثامن لا يخرجها ذلك عن معنى العطف ، أو واو الحال في مثل ﴿ فُتِحَتۡ ﴾ كما ذكر ، ووقعت في الثامن بالعرض لا بالقصد ، فاعلمه »[1].

فإذا كان هذا غرضهم من القول بواو الثمانية فنحن لا نعارضه كدلالة زائدة في معنى الواو مع أدائها معنى العطف أو الحال ، بشرط أن تكون دلالتها هذه مطردة في الأساليب العربية ، وهو غير صحيح .

وقد أعجبني في إبطال ذلك الفيروزابادي في بصائر ذوي التمييز ، حيث قال في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعۡ كُلَّ حَلَّافٖ مَّهِينٍ ۝ هَمَّازٖ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٖ ۝ مَّنَّاعٖ لِّلۡخَيۡرِ مُعۡتَدٍ أَثِيمٍ ۝ عُتُلِّۭ بَعۡدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴾ (القلم:١٠-١٣) قال : « قوله ﴿ حَلَّافٖ مَّهِينٍ ﴾ إلى قوله ﴿ زَنِيمٍ ﴾ تسعة أوصاف ، ولم يدخل بينها واو العطف ، ولا بعد السابع ، فيدل على ضعف القول بواو الثمانية »[2] .

بعد هذا العرض يتضح أن القول بزيادة الواو لا يعتمد على دليل ناهض ، ولا يرقى إلى حس هذه اللغة ، ولا يلائم طبيعة العربي التي تحرص على الإيجاز والتركيز ، وترفض التطويل والحشو ، وهو إن كان عدوانًا على تراث هذه الأمة فهو على قمة الإعجاز في بيان هذه اللغة من كلام رب العالمين أشد عدوانًا .

---

(١) رصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٤٢٦ .

(٢) بصائر ذوي التمييز ١/٤٧٦ .